القرار كما تراه مناسباً، وان من حق الاطراف الاخرى ان يكون لها تفسيرها الخاص ايضاً. وبذلك قامت بمساعدة اسرائيل على افراغ القرار من محتواه، واعفاء اسرائيل، عملياً، من واجب الالتزام به، وبالتالي حرمان الامم المتحدة من اتخاذ الخطوات التي تفرض العقوبات على اسرائيل بسبب موقفها الرافض لروح، ونصوص ذلك القرار، ولروح، ونصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة.

وهذا يعني ان القرار الرقم ٢٤٢ لم يعد يشكّل اطاراً محدّداً ومعترفاً به من قبل الاطراف المتنازعة. وبسبب تعارض التفسير الاسرائيلي لذلك القرار مع التفسير العربي أصبحت عملية المفاوضات الجارية، حالياً، تنطلق من أساس مشوش جداً وتسير بلا هدى، وتسعى الى تحقيق اهداف متناقضة الى حدّ كبير؛ اذ بينما يستهدف الجانب العربي تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، تستهدف اسرائيل اضفاء الشرعية العربية والدولية على سياستها الرامية الى استمرار السيطرة الاسرائيلية على تلك الأراضي وضمّها، في ما بعد، الى جسم الكيان الصهيوني.

ان غياب الاساس المرجعي القادر على توجيه عملية التفاوض جعل الولايات المتحدة الاميركية تستحوذ على دور الاطار المرجعي بشقّيه القانوني والسياسي. وبسبب ادراك الجانب العربي لهذه الحقيقة، تصاعدت حدّة المطالبة العربية بتدخل واشنطن في عملية التفاوض الجارية، وتعالت أصوات اسرائيلية برفض التدخّل الاميركي. ولذلك يطالب الجانب العربي باستمرار المفاوضات في واشنطن لافساح أكبر مجال ممكن للتدخل الاميركي، بينما طالبت اسرائيل بنقل المفاوضات من واشنطن لاضعاف احتمالات هذا التدخّل. وعلى الرغم من قيام وزير الخارجية الاميركية بالتهديد بالتدخل، الاّ ان الموقف الاميركي الحالي يفتقد الرغبة وربما القدرة، ايضاً، في فهم أهمية ودور الاطار المرجعي، وخاصة الجانب القانوني منه، بالنسبة لعملية التفاوض. واثناء انعقاد الدورة الثالثة من المفاوضات في أواخر شباط (فبراير) ١٩٩٢ صرّح المسؤول الاميركي بأن ادارته ستقوم، في الوقت المناسب، بتقديم «اقتراحات لتجسير الفجوة» بين الموقفين الاسرائيلي والعربي. وهذا يعني ان هناك فجوة بين الموقف العربي المطالب بالانسحاب الكامل والموقف الاسرائيلي الرافض لمبدأ الانسحاب، وهو افتراض يخالف الواقع الذي يعكس تناقض الموقفين وليس تباعدهما.

ان الموقف الاميركي ينطلق من مبدأ العملية (البراغماتية) الذي يقوم على القبول بكل موقف، من حيث الاساس، ويتوجه نحو التعامل معه بهدف تحقيق الالتقاء بين الموقفين المتباعدين. وبذلك يصبح كل موقف اسرائيلي مهما تمادى في المغالاة موقفاً مقبولاً، من حيث المبدأ، وقابلاً للتفاوض، كما يصبح كل موقف عربي مهما تواضع موقفاً مقبولاً، من حيث المبدأ، وقابلاً للتفاوض، ايضاً. وحيث ان الموقف الاسرائيلي هو موقف مخالف للقانون الدولي وللاتفاقيات الدولية وللحقوق الانسانية ولروح العصر، فان القبول به، من حيث المبدأ، يعتبر موقفاً غير اخلاقي وغير قانوني وغير انساني، في آن. وهنا تكمن أهمية الاطار القانوني المرجعي؛ اذ يمكن استخدامه للحكم على مدى قانونية كل موقف من المواقف على حدة، وبالتالي القبول بالمواقف المتوافقة مع القانون والاتفاقيات الدولية ورفض المواقف المتعارضة معها. وعندما تختصر مواقف الطرفين المتنازعين الى مواقف متوافقة مع القانون والاتفاقيات الدولية، تصبح مواقف مقبولة، من حيث المبدأ، ومختلف عليها، من حيث المحتوى، وبالتالي، يصبح بالامكان تجسير الفجوة بينها من خلال قيام الوسطاء بدور فاعل.

ان غياب الاطار المرجعي أضعف دور الوسيط، والغى الاساس القانوني لمنطقه، وحصر